بالنسبة الى غيرها وبيان ما قاله المولف ان الموطوء بها
لا منازع في الصداق فهو لها بكماله للمس واما الميراث
فان كانت هي المطلقة فالعدة لم تنقض فلها نصف
الميراث ونصفه للاخري فان كانت المطلقة الاخري
كان للموطوء بها الميراث كله ولا شيء منه لغير الموطوء
بها فلا نصف منه لا منازع لها فيه والنصف الاخر
تنازعها فيه الاخري فيقسم بينهما نصفين فيكون
لها ثلاثة ارباع الميراث وللاخري ربعه واما بيان
ان لغير الموطوء بها ثلاثة ارباع الصداق فانك
ان قورت انها هي المطلقة لم يكن لها الا نصف
الصداق والنصف الاخر للورثة وان قورت ان
المطلقة هي الاخري كان لها الصداق كاملا فنصف
الصداق لا منازع لها فيه والنصف الاخر تنازعها
فيه الورثة فيقسم بينهما نصفين فيكون لها ثلاثة
ارباع الصداق وللورثة ربعه وهذا هو المشهور
الجاري علي قوله فيما ياتي وقسم علي الدعوي ان لم
يكن بيد احدهما فان انقضت العدة قبل موته فالصداق
علي ما ذكره المولف والميراث بينهما نصفين وكذلك
اذا كان الطلاق بائنا وان لم يدخل بواحدة فلكل ثلاثة
ارباع الصداق والميراث بينهما سواء الا انه اذا كان
الطلاق رجعيا لم تكن هذه الصورة من صور التنازع
اي والحكم ما قبله وان علمت المطلقة وحيدا الموطوء
بها اي ولم تنقض العدة فلابي لم تطلق الصداق

كاملا

لها

وان دخل بكل فلكل منها
كاملا والميراث بينهما
سواء

كاملا وثلاثة ارباع الميراث وللاخري ثلاثة ارباع
الصداق وربع الميراث فان انقضت العدة او كان
الطلاق بائنا فللتي لم تطلق جميع الصداق وجميع
الميراث وللتي طلقت ثلاثة ارباع الصداق وربع
شيء لها من الميراث وانما حمل كلا من المطلقة والموطوء
بها فلكل واحدة صداقها غير ثمن والميراث بينهما
سوا وهل يمنع هو من احدهما المحوف وانا اذن
الوارث او ان لم يجئ حتى حلفه موانع النكاح اربعة
الرق والكفر وتعذرها وكون الشخص خنثي مشكلا
ولم يذكره لندوره والمرض وما الحق به وهو ما اشار
اليه هنا والمعنى ان المريض مرضا مخوفا لا يجوز له
ان يتزوج ولو اذن له الوارث الرشيد في ذلك لاحتمال
موت الاذن او حدوث ريبة غير وارث وسواء احتاج
المريض الي النكاح اما لا وهو المشهور عندنا للنهي
عن ابطال وارث محقق وليس عن كل وطء خلل
والقول الاخر يقول بمنع النكاح المذكور وان اذن
الوارث مقيد بعدم الاحتياج الي النكاح او الي من
يقوم به ويخدمه في مرضه وعليه ان احتاج الي ذلك
جاز له النكاح وان منعه الوارث منه قال في الجواهر
وهو المشهور والي ذلك اشار بالحلال فهو يلحق بالمريض
في ذلك كل محجور من حاضر صف القتال ومقوب
لقطع وممسوس لقتل وحامل ستة وللمريضة
بالدخول انسي بيني ان المراة اذا تزوجت

وانما لم يمنع من وطء
زوجته لان في النكاح
لاجل الوارث محتمل